جمهورية مصر العربية
وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ورقة إرشادية

مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد (COVID 19)

المحتويات

ورقة ارشادية

مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد (COVID 19)

مقدمة

أدت جائحة **فيروس كورونا المستجد (COVID 19)** إلى إحداث تغييرات كبيرة على النواحي الاجتماعية والاقتصادية وكذلك النواحي المتعلقة بمعدل الانتاج والعمل في معظم الجهات نتيجة للتدابير الاحترازية التي اتخذتها الدول لمواجهة هذا الفيروس، بما يشمل القيود على السفر والحجر المنزلي وحظر التجوال وتخفيض قوة العمل.

وعلى صعيد آخر، فقد وفرت هذه التدابير فرصًا جديدة للمجرمين لتحقيق مكاسب غير مشروعة وكذلك لتمويل الإرهابيين والمنظمات الارهابية والأعمال الارهابية، مما يزيد من معدل ارتكاب الجرائم، وفى الوقت ذاته يزيد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها دول العالم.

وتأتى هذه الورقة الإرشادية في ظل حرص وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية على متابعة ورصد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن إساءة استغلال التدابير الاحترازية المطبقة لمواجهة جائحة انتشار الفيروس، علي المستويات المحلي والإقليمي والدولي، والتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية في التعرف على تلك المخاطر واتخاذ الاجراءات اللازمة للحد منها.

وفى سبيل ذلك تتناول هذه الورقة التعريف بتهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب الجديدة ونقاط الضعف التي يمكن استغلالها والمرتبطة باستغلال انتشار **فيروس كورونا المستجد (COVID 19)** ومخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب الناشئة تبعاً لذلك، وقد اختتمت الورقة ببعض الإجراءات المقترحة للحد من تلك المخاطر.

أولا: تهديدات غسل الأموال وتمويل الارهاب

تعرف تهديدات غسل الأموال وتمويل الارهاب بأنها شخص أو مجموعة من الأشخاص أو نشاط أو مجموعة أنشطة بها احتمالية لإحداث خطر على الدولة أو المجتمع أو الاقتصاد أو غيرها، ويتضمن ذلك المجرمين والمجموعات الإرهابية ومعاونيهم وأموالهم وكذلك أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المرتبطة بها.

تهديدات غسل الأموال

وفقاً للتعريف السابق ترتبط زيادة تهديدات غسل الأموال بصفة أساسية بزيادة المتحصلات من الجرائم والتي يسعى المجرمون الى محاولة اضفاء صفة الشرعية عليها، وقد نشأت هذه التهديدات في ظل الظروف التي فرضتها تدابير مواجهة انتشار الفيروس على مستوى كافة دول العالم، والتي تتضمن التوجه بشكل متزايد إلى تطبيقات الإنترنت للتمكن من العمل عن بعد، ولجوء الأفراد إلى منصات التواصل الاجتماعي بشكل متزايد نتيجة لقيود الحجر المنزلي، وزيادة المبيعات عبر الإنترنت سواءً بالنسبة للسلع الأساسية أو غير الأساسية، وزيادة الطلب على الأدوية والمعدات والمستلزمات الطبية، مثل أدوات الحماية الشخصية وأجهزة التنفس الصناعي والأدوية مع نقصها في الأسواق، وانخفاض حجم التجارة الداخلية والخارجية، ونورد فيما يلى أهم تهديدات غسل الأموال الجديدة الناجمة عن الجرائم المرتبطة باستغلال انتشار **فيروس كورونا المستجد (COVID 19):**

- **تزايد الانشطة الاحتيالية من خلال بعض الممارسات أهمها:**

  - **انتحال هوية المسئولين الحكوميين:** في مثل هذه الحالات، يتواصل المجرمون بالأفراد سواء شخصيًا أو بالبريد الإلكتروني أو عبر الهاتف وينتحلون هوية مسئولين حكوميين بقصد الحصول على معلومات عن بطاقات أو حسابات مصرفية شخصية أو حصولهم علي نقود بشكل مادي تحت عدة ادعاءات، منها أنها لأغراض تخفيض الضرائب في ظل الأزمة أو لصرف إعانات مالية، أو ينتحل المجرمون صفة مسئولين بأحد المراكز الطبية بقصد الحصول على أموال بزعم أنها مقابل علاج المصابين و المخالطين وتوفير مستلزمات طبية.
  - **انتحال صفة أو هوية المدراء التنفيذيين (CEO Fraud):** ويتمثل هذا النمط في قيام المجرمون بانتحال صفة أو هوية المدراء التنفيذيين لشركات أو مؤسسات كبرى لاستهداف العاملين فيها عن طريق إرسال رسائل اليهم بالبريد الإلكتروني يطلبون فيها إفشاء الموظفين لمعلومات مالية أو إجراء تحويلات مالية إلى حسابات يسيطر عليها المجرمون.
  - **بيع سلع مقلدة أو مزورة أو غير فعالة:** في مثل هذه الحالات، يعرض المجرمون على الانترنت بيع أدوية أو مستلزمات أو أجهزة طبية ترتبط بمعالجة الفيروس أو الوقاية منه منسوبة إلى شركات عالمية أو منظمات طبية دولية، ويتم طلب معلومات بطاقات ائتمان الضحايا أو يتم طلب دفع رسوم شحن، ولكن لا يتم تسليم البضاعة أو يتم ارسال سلع مزيفة أو مقلدة أو غير فعالة، وفي بعض الاحيان يقوم

المجرمون بخداع المنتجين والموزعين لتلك الأدوية والمستلزمات ويتم دفعهم للتعامل معهم من خلال تقديم وثائق مزورة، أو إنشاء شركات أو مواقع الكترونية وهمية من أجل كسب ثقتهم.

- **الاحتيال في مجال الاستثمار:** في مثل هذه الحالات دائما ما تكون الأسهم والتي يتم إصدارها عادة عن طريق الشركات الصغيرة معرضة للسيطرة عليها من قبل المجرمين لاستغلالها في عمليات الاحتيال حيث تتسم بانخفاض أسعارها ومحدودية المعلومات المنشورة عنها وقد يلجئون إلى الادعاء الكاذب بأن منتجات أو خدمات الشركات المتداولة يمكنها منع أو اكتشاف أو علاج فيروس (COVID 19).

- **<u>زيادة وتيرة الجرائم الإلكترونية:</u>**

- **التصيد عبر البريد الإلكتروني والرسائل النصية القصيرة:** يدعى المجرمون بأنهم ينتمون مثلا لمنظمة الصحة العالمية (WHO) عبر إرسال رسائل بريد إلكتروني أو رسائل هاتف محمول لإغراء الأفراد للدخول على روابط أو فتح مرفقات تكشف لاحقًا عن اسم المستخدم وكلمة المرور أو تطلب معلومات عن البطاقة الائتمانية أو الحساب المصرفي.

- **عمليات الاحتيال باستخدام البريد الإلكتروني للشركات:** في هذه الحالات يسيطر المجرمون على البريد الإلكتروني للشركة، وعلى الأخص الشركات التي تعمل في مجال الأدوية والمستلزمات الطبية المتعلقة بانتشار الفيروس مستغلين نقاط الضعف في نظام الحماية بها، واعتمادها على إدارة الاعمال عن بعد في ظل الأزمة ويقومون بالتواصل مع عملائها لطلب تحويل مستحقات الشركة الخاصة بمبيعاتها من الأدوية والمستلزمات الطبية على حسابات مصرفية يسيطرون عليها بدلا من حسابات الشركة.

- **الابتزاز عن طريق برامج الفدية:** يقوم المجرمون في هذه الحالات باستخدام المواقع الالكترونية الضارة أو الخبيثة وتطبيقات الهاتف المحمول للوصول إلى الأجهزة الإلكترونية الخاصة بالضحايا المتصلة بشبكة الانترنت وإغلاقها أو التهديد بمسح البيانات المخزنة عليها أو نشر بعض المعلومات التي يمكن أن تضر بالضحايا وطلب دفع مبالغ مالية مقابل عدم القيام بذلك، وقد أصبحت المستشفيات والمؤسسات الطبية الأخرى مؤخراً أهدافًا بشكل متزايد لهجمات برامج الفدية نظراً للأهمية المتزايدة

لسلامة النظم الالكترونية المطبقة بها وقواعد البيانات التي تتضمن كافة بيانات المرضى والتواريخ العلاجية لهم وخاصة مصابي فيروس كورونا المستجد (COVID 19) .

- **تجنيد حاملي الأموال Money Mules**: هو أسلوب لغسل الأموال يقوم على تجنيد عدد من الأفراد لاستغلال حساباتهم الشخصية لتمرير الأموال من خلالها، وقد يكون في كثير من الأحيان بطرق احتيالية، وقد استغل المجرمون إغلاق بعض الشركات والمصانع وتسريح العمال لتجنيد تلك الفئة من خلال نشر إعلانات عن وظائف مزيفة لمنظمات رعاية صحية مزيفة ومنظمات غير حكومية مزيفة ويُطلب ممن تم تجنيدهم تمرير أموال إلى المجرمين من خلال حساباتهم المصرفية بزعم أنها أموال موجهة إلى مستحقي التبرعات، حيث يمكن أن تتضمن هذه الأموال تبرعات بالفعل تم جمعها من الضحايا عن طريق التحايل أو أموالاً غير مشروعة يتم محاولة إضفاء صفة الشرعية عليها من خلال تلك العمليات، وغالباً ما يتم إغراء من تم تجنيدهم على القيام بذلك عن طريق السماح لهم بالاحتفاظ بجزء من المبالغ كعمولة.

- **<u>زيادة بعض الجرائم الأخرى</u>**

إلى جانب تزايد الأنشطة الاحتيالية وزيادة وتيرة الجرائم الالكترونية الذى ارتبط بصورة مباشرة باستغلال انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID 19) والتدابير الاحترازية التي تم اتخاذها لمواجهة انتشاره وفقاً لما سلف ذكره، فقد تمخض أيضاً عن هذه الظروف زيادة في معدل ارتكاب بعض الجرائم الأخرى، ومن أهمها ما يلى:

- **الفساد:** مع تقديم العديد من الحكومات أموالاً لتحفيز الاقتصاد ومساعدة المتضررين، يحاول المجرمون وأصحاب الذمم الخربة من ذوي السلطة الاستفادة غير المشروعة من ذلك من خلال مخططات مختلفة، وفيما يلى نورد بعض الأمثلة على ذلك:

  - توجيه الأموال المخصصة لتحفيز الاقتصاد من قبل بعض أصحاب السلطة إلى أنشطة أو مجالات معينة لخدمة مصالحهم.
  - استخدام أشخاص إعتبارية، سواء حقيقية أو قد تكون وهمية، لتقديم مطالبات احتيالية للحصول على أموال التحفيز الحكومية من خلال الادعاء بأنها جهات تستحق المساعدة.
  - استخدام أسماء وهمية للحصول على الاعانات الاجتماعية.
  - اساءة استخدام المساعدات المالية الدولية من خلال إساءة توجيهها.

- استخدام عقود حكومية لشراء كميات كبيرة من المستلزمات الطبية لمواجهة (COVID 19) توفر فرصًا لاختلاس الأموال العامة، أو ارساء مناقصات طبية أو تعليمية على جهات بعينها.

- **الاتجار بالبشر واستغلال فئات العمالة المتضررة فى ارتكاب جرائم:** قد يساعد تعليق أو تخفيض حجم العمل في الجهات الحكومية والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة هذه الجريمة، بما لذلك من أثر على تخفيض المساعدات المادية والاجتماعية والبرامج التوعوية المقدمة لتلك الفئات، على زيادة هذا النشاط الاجرامي، كما أن ما أدى اليه انتشار الفيروس من إغلاق بعض أماكن العمل أو الاستغناء عن بعض العمالة أو تخفيض عددهم، وخاصة العمالة غير المنتظمة يمكن أن يؤدى إلى لجوء بعض الأفراد الذين ينتمون الى تلك الفئات الى محاولة الحصول على الكسب من خلال طرق غير مشروعة، كما قد يساعد على استغلال المجرمين لأوضاعهم ودفعهم الى التورط معهم في ارتكاب الجرائم.

- **استغلال الأطفال عبر الإنترنت:** قد يؤدى إغلاق المدارس واستخدام الأطفال الإنترنت بشكل متزايد خلال فترات الحجر المنزلي إلى زيادة استغلالهم عبر الإنترنت، وبخاصة الاستغلال الجنسي بكافة أشكاله، كما أن فترات الحجر المنزلي تؤدى إلى رواج المواد غير الأخلاقية التي يظهر بها الأطفال لدى بعض الفئات المنحرفة.

تهديدات تمويل الإرهاب

وفقاً لما سلف ذكره تشمل تهديدات تمويل الإرهاب الأشخاص أو الأنشطة ذات احتمالية لإحداث خطر على الدولة أو المجتمع أو الاقتصاد أو غيرها يتعلق بتقديم الدعم للعمليات الارهابية، ويتضمن ذلك الإرهابين والمجموعات الإرهابية ومعاونيهم وأموالهم وكذلك أنشطة تمويل الإرهاب.

وتتمثل التهديدات الناشئة عن استغلال انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID 19) في استخدام الجماعات الإرهابية للأزمة لجمع الأموال وتحريكها لتمويل أعمالها الإرهابية مستغلة انشغال الحكومات بمكافحة انتشار الفيروس وتزايد الحاجة للمساعدة وجمع التبرعات، ومن ضمن أهم صور هذه التهديدات جمع الأموال من قبل ممولي الإرهاب من خلال رسائل البريد الإلكترونية أو التواصل المباشر أو الرسائل النصية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لطلب تبرعات إنسانية لمصابي أو أسر ضحايا الفيروس أو للعمالة المتضررة بزعم أنهم يمثلون منظمات دولية أو جمعيات خيرية، وتوجيه الضحايا لتقديم معلومات بطاقات الائتمان الخاصة بهم أو إجراء المدفوعات باستخدام المحافظ الرقمية أو الحصول على الأموال نقداً.

ثانياً: نقاط الضعف التي قد تستغل في ظل انتشار فيروس (COVID 19)

قد تؤدي التدابير المتخذة لمواجهة انتشار فيروس (COVID 19) من قبل المؤسسات المالية إلى بعض نقاط الضعف Vulnerabilities التي يجب الانتباه إليها والعمل على وضع الضوابط المناسبة بشأنها حتى لا يتم إساءة استغلالها، ونشير فيما يلي إلى بعض تلك النقاط:

- اغلاق المؤسسات المالية العديد من الفروع أو تخفيض ساعات العمل أو تقييد الخدمات المتاحة مما يؤدى إلى لجوء العملاء الى إجراء المزيد من المعاملات عن بعد.
- عدم توافر الامكانيات والتجهيزات الكافية فى بعض المؤسسات المالية لتقديم خدماتها عن بعد.
- عدم الإلمام بطرق استخدام تطبيقات الإنترنت من قبل بعض فئات العملاء.
- انخفاض عدد الموظفين، وخاصة الذين يتعاملون مباشرة من العملاء، مما يؤثر سلباً على تطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، وبخاصة اكتشاف العمليات المشتبه فيها.
- عدم التركيز على متابعة العمليات لاكتشاف العمليات غير العادية والمشتبه فيها والرقابة على مدى الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب نظراً لاعطاء الأولوية لوضع وتنفيذ خطط استمرارية العمل .
- انخفاض أو وقف الزيارات الميدانية من قبل السلطات الرقابية قد يؤثر على الالتزام بمتطلبات المكافحة.

ثالثاً: مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة

على الرغم من أنه مازال من المبكر وجود اتجاهات أو تطبيقات واضحة لطرق غسل الأموال أو تمويل الارهاب ذات العلاقة باستغلال انتشار فيروس (COVID 19)، إلا أنه في ضوء تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونقاط الضعف التي سبق استعراضها في هذه الورقة فيمكن أن نوجز أهم مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب الناشئة عن ذلك فيما يلى:

- قيام المجرمين بالتحايل على إجراءات العناية الواجبة مستغلين عدم تطبيق بعض متطلبات النظم الداخلية التي تسببها حالات العمل عن بعد، من أجل إخفاء الهوية وغسل الأموال وإخفاء مصدرها.
- زيادة محاولات إساءة استخدام الخدمات المالية عبر الإنترنت والأصول الافتراضية لنقل وإخفاء الأموال غير المشروعة.

- محاولة استغلال الأفراد والأشخاص الاعتبارية لتدابير التحفيز الاقتصادي والقيام بطلب جدولة المديونيات كوسيلة لإخفاء وغسل العائدات غير المشروعة.
- قيام الأفراد بسحب الأموال خارج النظام المصرفي بسبب عدم الاستقرار المالي والحاجة إلى نقد لأسباب تتعلق بالحجر المنزلي، مما يؤدي إلى زيادة استخدام القطاع المالي غير الرسمي أو التوجه إلى أنشطة تعتمد على النقد، مما يخلق فرصاً إضافية للمجرمين لغسل الأموال غير المشروعة.
- قد توفر الظروف الحالية، في بعض الدول، في ظل الإجراءات الاحترازية وما يتبعها من قرارات، يتعلق بعضها بتنظيم المعاملات المالية والمصرفية، بيئة سانحة لنشر الإشاعات والأخبار المغلوطة بغرض إحداث بلبلة مقصودة قد يستغلها البعض لتنفيذ جرائم غسل أموال أو تمويل إرهاب.

رابعاً: بعض المؤشرات الاسترشادية للعمليات المشتبه فيها

في ضوء ما سبق، وعملاً على مساعدة المؤسسات المالية والجهات الأخرى في تحديد العمليات المشتبه فيها ذات العلاقة بانتشار الفيروس، نورد فيما يلي بعض المؤشرات الاسترشادية ذات الصلة:

- إيداعات متكررة أو ضخمة من أنشطة تجارية غير أساسية أو ضرورية بما لا يتناسب مع طبيعة هذه الأنشطة أو حاجة المواطنين إليها في وقت الأزمة.
- تلقى إيداعات ضخمة أو متكررة يبدو أنها بغرض تبرعات أو إعانات لمصابي الفيروس أو أسر ضحاياه.
- وجود مدفوعات مقابل شحنات أدوية أو أجهزة طبية أو مستلزمات حماية شخصية تبدو وهمية.
- وجود شبهة تلاعب في فواتير تتعلق بشحنات أدوية أو أجهزة طبية أو مستلزمات حماية شخصية لتبدو بقيمة أكبر أو أقل.
- وجود زيادة كبيرة لدى أحد العملاء من الأشخاص الاعتبارية في عدد عمليات رد المبالغ السابق تلقيها chargebacks، ومعدلات الاسترجاع refund المرتفعة في حسابات عملائه.
- تسييل لمحافظ أوراق مالية ضخمة بصورة مفاجئة دون مبرر واضح.
- تلقي إيداعات أو تحويلات بمبالغ ضخمة خلال فترة سريان التدابير الاحترازية الخاصة بمواجهة انتشار الفيروس رغم حداثة فتح الحساب، أو عدم وجود ما يشير إلى نشاط كبير أو تاريخ طويل للعميل في مجال النشاط المعلن له.
- تكرار تأخر الشحنات المتعلقة بعمليات التصدير والاستيراد بادعاءات مختلفة.

- زيادة التعامل على الحساب بصورة مفاجئة دون وجود مبرر اقتصادي واضح.
- وجود تحويلات للأموال من وإلى دول مرتفعة المخاطر.
- التغيرات المتكررة في هيكل الملكية أو السيطرة الخاص بعميل من الأشخاص الاعتبارية.
- تلقى أموال تتعلق بحصيلة بيع أدوية أو أجهزة طبية أو مستلزمات حماية شخصية خاصة بالفيروس، على الرغم من عدم وجود تعاملات تشير إلى تحمل العميل مصروفات تتعلق بإنتاج أو شراء مثل هذه المستلزمات.
- وجود مؤشرات بأن العميل أو المستفيد الحقيقي من التعامل شركة وهمية أو لا تمارس أية أعمال بشكل فعلي.

خامساً: بعض التوصيات والاجراءات المقترحة للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد (COVID 19)

تفاوتت خبرات وتجارب الدول في التعامل مع تلك الجائحة سواءً من حيث القرارات والإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومات على المستوى الوطني، أو من قبل الجهات المختلفة بالدولة كل فيما يتعلق بنطاق اختصاصه، وهو ما ينطبق بطبيعة الحال على الوضع في جمهورية مصر العربية، فقد اتخذت الحكومة عدة قرارات وإجراءات وتدابير خلال الأشهر الماضية للتعامل مع تداعيات تلك الأزمة وتقليل مخاطرها وآثارها السلبية، وفي ذات الإطار فقد اتخذ البنك المركزي المصري عدة قرارات وإجراءات سواء ما يتعلق منها بدوره الاقتصادي، أو تلك التي تدخل في نطاق اختصاصاته وصلاحياته فيما يتعلق بالقطاع المصرفي.

وبناء على نتائج الدراسة والاطلاع على خلاصة تجارب العديد من الدول في مواجهة آثار أزمة **فيروس كورونا المستجد (COVID 19)** في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، نستعرض فيما يلي بعض التوصيات والاجراءات المقترحة التي يمكن تطبيقها من قبل الجهات المعنية في جمهورية مصر العربية للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب المرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد (COVID 19) :

1- بالنسبة للمؤسسات المالية

تماشياً مع توجه الدولة فيما يخص مواجهة التداعيات المحتملة لانتشار فيروس كورونا، فقد قام البنك المركزي المصري بالتنسيق مع الوحدة بالسماح للبنوك باتخاذ بعض التدابير الاستثنائية ذات العلاقة بتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع، وبالإضافة إلى السماح بصفة استثنائية بتطبيق إجراءات التعرف على هوية العملاء لدى فتح حسابات الهاتف المحمول بطريقة إلكترونية.

وبالنسبة للمؤسسات المالية غير المصرفية فقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع حزمة من المبادرات للتيسير على المتعاملين، والعمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية فيما يتعلق بكل من سوق رأس المال وأنشطة التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم.

وبالإضافة إلى الإجراءات الاستثنائية التي تم السماح للمؤسسات المالية باتخاذها، نورد فيما يلى بعض التوصيات والاجراءات المقترحة للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد (COVID 19) :

- فهم التهديدات والمخاطر الجديدة المرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد (COVID 19) وتقييم هذه المخاطر على مستوى المؤسسة، ويمكن في سبيل ذلك الاسترشاد بما ورد في هذه الورقة في هذا الشأن.
- استغلال المرونة المتاحة في إجراءات العناية الواجبة بهوية العملاء الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، مثل إمكانية الاستعانة بأطراف ثالثة عند التعرف على هوية العملاء والتحقق منها، واستخدام الوسائل التي تراها المؤسسة ملائمة لتحديث البيانات والمستندات الخاصة بالعملاء وتحديد دورية التحديث بما يتسق مع تصنيف البنك لعملائه من حيث درجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب.
- زيادة التركيز على متابعة العمليات لاكتشاف العمليات غير العادية والمشتبه فيها، وتطوير وتحديث سيناريوهات اكتشاف العمليات غير العادية والمؤشرات الاسترشادية المشتبه فيها، أخذاً في الاعتبار تهديدات غسل الأموال وتهديدات تمويل الإرهاب والمؤشرات الاسترشادية للعمليات المشتبه فيها الواردة بهذه الورقة.
- العمل على توفير وتطوير الإمكانيات والتجهيزات الكافية الآمنة لتقديم الخدمات المالية عن بعد، بما يشمل تطبيقات الهاتف المحمول والإنترنت البنكي، مع توفير وسائل مختلفة لتوعية العملاء بكيفية استخدام هذه الأساليب.
- زيادة الاهتمام بتقديم البرامج التدريبية المناسبة عن بعد في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للعاملين بالمؤسسة المالية، مع تضمينها التهديدات والمخاطر المحتملة نتيجة انتشار الفيروس، والمؤشرات الاسترشادية للعمليات المشتبه فيها ذات العلاقة باستغلال انتشاره.
- زيادة الاهتمام بمتابعة مدى التزام قطاعات وفروع المؤسسة المالية بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2- <u>بالنسبة لجهات إنفاذ القانون وجهات التحقيق في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب</u>

عملاً على زيادة فعالية جهات إنفاذ القانون وجهات التحقيق في مواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID 19) فيوصى بالتركيز بشكل أكبر في الفترة الحالية على مكافحة الجرائم المصاحبة لانتشار الفيروس وتطبيق التدابير الاحترازية الخاصة به، وتخصيص الموارد الكافية والمناسبة في هذا الشأن، مع ضرورة عدم التأثير على مكافحة باقي الجرائم الخطيرة الأخرى، ومن أهم الجرائم التي يتعين التركيز بشكل أكبر على مكافحتها نتيجة للأزمة ما يلى:

- انتحال صفة شخصية مسؤول
- الغش والتزييف وتقليد المنتجات (بما فيها الأدوية والمستلزمات الطبية)
- جمع التبرعات لمؤسسات خيرية وهمية أو بدون ترخيص
- القرصنة والابتزاز عن طريق رسائل البريد الالكتروني ورسائل الهاتف المحمول
- استغلال الاطفال عن طريق الانترنت
- استغلال وإهدار المال العام والاستيلاء عليه

3- <u>بالنسبة للسلطات الرقابية على المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية</u>

بالإضافة إلى الدور الذى لعبته السلطات الرقابية على المؤسسات المالية في مواجهة تداعيات انتشار الفيروس من اتخاذ عدة إجراءات ومبادرات، الى جانب السماح بتطبيق بعض التدابير الاستثنائية وفقاً لما سلف الإشارة اليه في هذه الورقة، نورد فيما يلى بعض التوصيات والاجراءات المقترحة للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب المرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد (COVID 19):

- الاستمرار في عمليات التفتيش الميداني في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالنسبة للجهات والقطاعات التي سبق أن حددتها السلطة الرقابية أنها مرتفعة المخاطر بالإضافة الى الجهات والقطاعات التي ارتفعت مخاطرها نتيجة لاستغلال انتشار الفيروس (كأنشطة التأمين، وتجارة المعادن النفيسة والأحجار الكريمة، والأوراق المالية)، مع إمكانية النظر في تقليل مدة التفتيش، وعدد المفتشين، والعينات التي يتم التفتيش عليها سواءً بالنسبة للفروع أو العمليات، مع مراعاة عدم تأثير ذلك على جودة العملية التفتيشية بدرجة كبيرة وبما لا يخل بالحد الأدنى من الجودة والشمولية التي تمكن السلطة الرقابية من الحكم على مدى التزام الجهة الخاضعة للتفتيش بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى وجود مخالفات من عدمه.

- الاكتفاء بالرقابة المكتبية على الجهات والقطاعات الأقل خطورة.
- الاعتماد على وسائل مناسبة تمكن من الرقابة عن بعد في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال فترة الأزمة مثل استخدام تقنية مؤتمرات الفيديو Video Conferences.
- إتاحة مرونة أكبر للجهات والقطاعات في تقديم بعض التقارير والبيانات التي لا ترتبط بالرقابة المكتبية، حيث يمكن الاقتصار على توفير بعض التقارير والبيانات، والنظر في مد آجال توفير البعض الآخر، والإعفاء من تقديم تقارير وبيانات معينة، وذلك كله وفقا لأهمية وطبيعة التقارير والبيانات ولتقدير السلطة الرقابية لدرجة المخاطر والأهمية النسبية المرتبطة بالتقارير والبيانات المطلوب تقديمها.
- إصدار تعليمات وإجراءات للعمل على زيادة استخدام طرق الدفع الرقمية والإلكترونية للقيام بخدمات الدفع، وتشمل بعض الأمثلة زيادة حدود التعامل بالبطاقات غير التلامسيه، وزيادة حدود الشراء من خلال نقاط البيع، وزيادة ماكينات نقاط البيع، ورفع الحدود القصوى للمحافظ الإلكترونية، وخفض رسوم التحويلات المالية المحلية بين المصارف لتشجيع استخدامها من أجل الحد من انتشار الفيروس.
- تأجيل منح تراخيص جديدة لبعض الجهات خلال فترة الأزمة وفقا لرؤية السلطة الرقابية، خاصة بالنسبة للأنشطة المتوقفة كلياً، وحسب درجة المخاطر المرتبطة بها.
- تعليق تطبيق بعض الإجراءات التصحيحية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كالتي يتطلب تطبيقها العمل بطاقة كاملة أو عقد اجتماعات مستمرة.
- تعليق فرض أو تطبيق بعض العقوبات، مثل الغرامات التى تزيد عن مبلغ معين تحدده السلطة الرقابية، ويمكن اختلافه حسب طبيعة وحجم أنشطة الجهة المخالفة، والأهمية النسبية للمخالفة المرتكبة ومدى تكرارها.
- الاعتماد بصورة أكبر على المنهج القائم على المخاطر في الرقابة، والعمل على أن يتضمن تقييم المخاطر المتعلقة بالجهات والقطاعات الخاضعة للرقابة تحديد وتحليل المخاطر ذات العلاقة بالأزمة.
- تخصيص شخص أو أكثر يمثل نقطة اتصال مع الجهات الخاضعة لرقابة السلطة الرقابية للتعرف على أية صعوبات تواجهها الجهة بشأن تطبيق المتطلبات الرقابية ومساعدتهم للتغلب عليها قدر الإمكان، بما في ذلك وضع خطط مناسبة لإنهاء تراكمات العمل عند تحسن الوضع.

الخاتمة

تم إعداد هذه الورقة استجابة من الوحدة للمتغيرات التي فرضتها أزمة فيروس كورونا المستجد (COVID 19) غير المسبوقة والتي تتطور بشكل سريع، وعملا على توفير معلومات عما رصدته الوحدة من التهديدات الجديدة لغسل الأموال وتمويل الارهاب ونقاط الضعف التي يمكن استغلالها والمرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد (COVID 19) ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة تبعاً لذلك، وقد اختتمت الورقة بعدد من الإجراءات المقترح اتخاذها من بعض الجهات المعنية للحد من هذه المخاطر.

ومن منطلق حرص وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مكافحة هاتين الجريمتين والحد من المخاطر المتعلقة بهما، وخاصة تلك الناشئة عن التهديدات الجديدة ونقاط الضعف الناجمة عن ظروف انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID 19)، والتي أوضحتها الوحدة في هذه الورقة تدعو الوحدة كافة الجهات المعنية إلى الاستفادة قدر الإمكان من هذه الورقة، على أن ينعكس ذلك في شكل إجراءات وتدابير للحد من المخاطر المشار إليها بما يزيد من فعالية النظام المصري في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وترحب الوحدة بالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية في اتخاذ أية إجراءات تتعلق بالحد من المخاطر الواردة بهذه الورقة أو أية أوجه تعاون أخرى في سبيل تحقيق الهدف المنشود من مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ملحق

حالة عملية توضح استغلال جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID 19)

- انتشرت جائحة فيروس كورونا المستجد المستجد (COVID 19) في هولندا بقوة خلال مارس 2020، مما اضطر المؤسسات الطبية يلى اتخاذ خطوات سريعة لحماية مخزون المواد والأدوات الوقائية الضرورية لمواجهة هذه الأزمة.
- تلقت وحدة التحريات المالية الهولندية خلال النصف الثاني من شهر مارس 2020 تقرير اشتباه هام من إحدى المؤسسات المالية بشأن عملية دفع مزمع تنفيذها من حساب إحدى المستشفيات الجامعية الكبرى بهولندا بمبلغ مليون يورو مقابل استيراد أقنعة واقية تقدر قيمتها الإجمالية بمبلغ ثلاثين مليون أربعمائة وثمانين ألف دولار أمريكي (30,480,000 USD)، وكان من المقرر ان يتم دفع هذا المبلغ على أربعة دفعات، كل دفعة بشيك منفصل.
- تم الاشتباه في العملية من قبل المؤسسة المالية وإبلاغ وحدة التحريات المالية الهولندية نظراً لأن اتمام المعاملات المالية عن طريق الشيكات البنكية تعد طريقة غير معتادة حاليا في هولندا، كما أن الشيكات البنكية محل الاشتباه كان من المطلوب أن تصدر إلى مستفيدين مختلفين، حيث كان المستفيد من الشيك الأول والبالغ قيمته ثمانية وعشرون مليونا وخمسمائة ألف دولار (28,500,000 USD) شركة تركية (X) تعمل خارج هولندا وغير معلوم نشاطها، في حين أن المستفيدين من الثلاثة شيكات الأخرى إحدى الشركات الكبرى الموجودة بهولندا والمعروفة بإنتاج المستلزمات الطبية والاتجار فيها (Company ZY)، وأحد الأشخاص الآخرين بصفته وسيط.
- **وبناء على تحليل وحدة التحريات المالية الهولندية للمعلومات الواردة بتقرير الاشتباه، فقد توافر لها اشتباه قوى بوجود عملية احتيال نظراً لما يلي:**

1) استخدام منتج مصرفي غير متداول في التعاملات التجارية الكبيرة وهو الشيكات.

2) عدم التعرف على نشاط الشركة التركية وطبيعة علاقتها بالمجال الطبي على الرغم من أن اكثر من 90% من مبلغ الشيك موجه لها.

3) وجود شيك بمبلغ ضئيل صادر لشركة هولندية تعمل في مجال إنتاج وتجارة المستلزمات الطبية في حين أنه كان من الطبيعي توجيه المبلغ الأكبر لها.

4) عدم التعرف على دور الوسيط في الصفقة ومدى علاقته بالمجال الطبي أو بمجال التصدير والاستيراد.

- وقد قامت وحدة التحريات المالية الهولندية على الفور بإبلاغ الشرطة الهولندية، والتي من جانبها بدأت تحرياتها بشكل فورى وشكلت فريق خاص للتحري في هذه القضية، وقد أسفرت التحريات التي تمت على مدار 5 أيام عن تورط شخصين في عملية الاحتيال حيث تم القبض عليهما وتفتيش منزليهما، وهو ما أتاح التحفظ على بعض المستندات والمعلومات الرقمية.
- أسفرت التحريات عن قيام الشخصين المشتبه فيهما بمحاولة النصب على المستشفى الجامعي وعلى أشخاص وشركات أخرى عن طريق إنشاء شركة وهمية تزعم أن مقرها خارج البلاد، كما قاموا بإنشاء موقع إلكتروني مزيف للشركة، كما تبين استغلالهما لاسم شركة (Company ZY) كطرف في الصفقة مع المستشفى الجامعي دون علمها.
- ونظرا لقيام المشتبه فيهما بالاحتيال باستخدام شركة وهمية يقع مقرها بدولة أخرى فقد كان من الصعب تأكد العملاء المحتملون " الضحايا" من مدى صحة المعلومات المنشورة عن تلك الشركة والتأكد من قيامها بنشاط فعلى من عدمه، وبذلك قد قاموا باستغلال الظروف الاستثنائية التي فرضها التعامل مع أزمة فيروس كورونا المستجد (COVID 19) نظرا لتوقعهم زيادة الطلب على المستلزمات الطبية ووسائل الحماية الشخصية مما قد يؤدى لندرتها ولذلك اعتمدت خطة الاحتيال الموضوعة من قبلهم على إقناع العملاء المحتملين بالدفع مقدماً على الرغم من عدم وجود الضمانات الكافية.
- تم القبض على جميع المشتبه فيهم، نتيجة لقيام المؤسسة المالية بإرسال إخطار اشتباه بشكل فورى الى وحدة التحريات المالية الهولندية والتي قامت بدورها بالتحليل المالي بشكل سريع وابلاغ جهات انفاذ القانون "الشرطة الهولندية"، مما أدى إلى إحباط محاولة الاحتيال على المستشفى الجامعي وتجنب خسارته لمبلغ مليون يورو.

وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية

يوليو 2020